

عيد الله البخاري: منكر الحديث...!

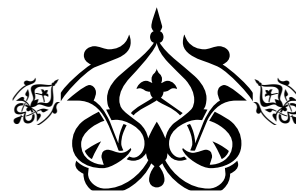


كتبه

أبو الحسن فاروق بن حسين المحرابي
الباتني الجزائري

الأكرمين

للتنشر على الشبكة الدولية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محفوظة
جميع الحقوق

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

الأول

إشارة للناسخ، يرمز بها لما ينشره؛ مهما كان حجم

وموضوع وأهميته المنشور...



إِنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضِلِّ فلا هادي له.
وأشهد أن لا إله إلا الله - وحده لا شريك له - .
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.
أما بعدُ:

فإن أصدق الحديث كتابُ الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكل محدثةٌ بدعةٌ، وكل بدعةٌ ضلالةٌ، وكل ضلالةٌ في النار^(١).
أما بعدُ:

فقد أرسل إليَّ بعض إخواني السلفيين كلاماً للدكتور عبد الله بن عبد الرحيم البخاري طعن فيه على العلامة المحدث يحيى بن علي الحجوري -أيده الله-؛ فنظرتُ فيه وتأملتُهُ فإذا لم يأت فيه بشيء جديد، سوى ما تلقَّته من بيان عرفات المحمدي -أصلحه الله- وهو بيان هُش،

(١) قِطْعَةٌ من «خطبة الحاجة» -النبوية-.

راجع للاستزادة ما خطه يراع العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في جُزْئِهِ «خطبة الحاجة».

هزيل، مفضوح^(١).

وإني لأعجب -حقاً- كيف استساغ الدكتور الرواية عن مثل هذا «الوَضاع المتروك»، مع أنَّ الواجب بجانب الرواية عن أمثال هؤلاء والضرب عن أخبارهم صفحاً، ولكن آل الأمر إلى ما ترى، وإلى الله المشتكى.

وقبل بيان ما في بيان الدكتور من أوابد ومغالطات ألفتُ نظركَ إلى فائدتين (مختصرتين) لتفهم بهما -أرشدك الله- سرَّ العنوان وثوقَ عليه.

❖ الأولى: معلومٌ أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ مَن لا يروي إلا عن ثقة، كما قرَّره أهل الحديث ونُقَّاده.

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ اللهُ في «التنكيل» (١/ ٢٧٨):

«وأما ضرار فروى عنه أبو زرعة -أيضاً-.

وقال البخاري والنسائي: «متروك الحديث»، ولكن البخاري روى عنه، وهو لا يروي إلا عن ثقة، كما صرح به الشيخ تقي الدين ابن تيمية^(٢).

❖ الثانية: أنَّ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ يُطْلَقُ لفظة «منكر الحديث» على مَنْ لا تحلُّ الرواية عنه.

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ في «الميزان» (١/ ٦): «أبانُ بن جيلة الكوفي أبو عبد الرحمن

يروى عن أبي إسحاق السَّبيعي، ضعفه الدارقطني وغيره.

(١) والردود عليه كثيرة مشهورة (صوتا) و(كتابة)، مبثوثة في «شبكة العلوم السلفية»؛ فارجع إليها غير مأمور.

(٢) ذكره شيخ الإسلام في «الرد على البكري».

ولمسألة رواية البخاري (الإمام) عن (الثقات) تفصيل ليس هذا بمقام له، ولكن تكفيك -سددك الله- هذه الإشارة، بالخص عبارة.

وقال البخاريُّ: «منكر الحديث»، ونقل ابنُ القطَّان أن البخاريَّ قال: كل مَنْ قُلْتُ فيه مُنكر الحديث فلا تحلُّ الروايةُ عنه» اهـ.

قال العلامة المَعْلَمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الأنوار الكاشفة» (ص ١١٦):

«أقول: في سنده سعيد بن مسleme بن هشام، قال فيه البخاريُّ: «منكر الحديث فيه نظر»؛ وهذا مِنْ أَشَدِّ الجرح في اصطلاح البخاري» اهـ.

قُلْتُ: هذا حال البخاري (الإمام) -تغمده الله برحمته-.

وأما بخاري (عَصِرْنَا)...

فيروي عَمَّنْ أَقبل وأدبر؛ فهو كحاطب ليل!

ومُنكر الحديث -أيضا- بما قاءَهُ في بيانه المزعوم!!

فهو -أصلحه الله- مَن لا تحلُّ الروايةُ عنه^(١)، وَكُنْتُ أتمثلُ فيه -قبلُ^(٢)- قول الشاعر:

رام نفعاً فضرَّ من غير قصدٍ ومن البرِّ ما يكونُ عقوقاً

إلاَّ أَنَّ مَنْ بعثَ إليَّ بكلامه -مِنْ إخواني- حرَّضني على كشفِ ما فيه من مغالطات كَرِهْتُها له، زد على ذلك أَنِّي رأيتُ بعضَ مَنْ كُنْتُ أَحسبُه على خيرٍ اغترَّ بجعجعةِ الدُّكتور وُزخرفِ قوله؛ فجزَّه ذلك الإعجابُ إلى (مدح) كلامه و(التبريك) لَهُ في «شبكة -البيضاء-!!».

ف: «اللهمَّ نشكوا إليك هذا الغثاء» -كما قال الحسن البصري-.

وإلى (المادح...) هذا النقل!!

(١) سُئل العلامة الوادعيُّ -كما في «المقترح» (ص ٤٩)-:

«هل هناك فرقٌ بين قولهم: فلانٌ «منكر الحديث»، وفلانٌ «يروي الأشياء المنكرة»؟

الجواب: «منكر الحديث» صيغة تقتضي الديمومة، وأما «يروي الأشياء المنكرة» فهو يحتمل أنه يرويها كغيره من العلماء الذين يجمعون...».

(٢) حين طعن في العلامة الوادعي وطلَّبه، وسيأتي بيان ذلك.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ^(١): «وقد تكلم في العلم مَنْ لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به، وأقرب إلى السلامة -إن شاء الله-».

وقال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ: «لا آفة على العلوم وأهلها، أضرّ من الدُّخلاء فيها، وهو من غير أهلها؛ فإنهم يجهلون، ويظنون أنهم يعلمون ويُفسدون ويُقدِّرون أنهم يُصلِّحون»^(٢).



(١) قال العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ في مقدّمة تحقيقه على «الرسالة» (ص ٣) -مُتحدّثاً عن الشافعي (الإمام)-: «حتّى سمّاه أهل مكّة: ناصر الحديث».

قلتُ: سمّوه (ناصر الحديث) لا (منكر الحديث) وحاشاه! فتأمّل -يا رعاك الله- القصد.

(٢) هذا الكلام ردّده بخاري (عصرنا) في مجالس كثيرة.

فليت (صاحبنا... المادح) أخذ به.

ولزم ما فيه والتزمه.

والتوفيق بيد الله -سبحانه-.

رُما بعدُ:

قال البخاري:

«هذه المسألة قد تكلمنا عليها من قديم».

قلتُ:

نعم، تكلم الدكتور (من قديم) في العلامة محدث الديار اليمنية مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللهُ وطلابه ووصفهم بأنهم «خوارج»!

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ...﴾ [الكهف: ٥٠].

ثم لما بان هذا الطعن وانتشر، أظهر تراجعاً فقال: «... لا يفهم من هذه الكلمة التي ذكرتُ أبداً اعتقادنا لها، وتصديقنا إيّاها، وإن كان فيها من إيهام فنبراً إلى الله - عزّ وجلّ - منه». مع أن كلمته واضحةٌ وُضوح الشمس في رابعة النهار! فلم ندرِ الإيهام المذكور؟!

وليس يصحُّ في الأذهان شيءٌ إذا احتاجَ النهارُ إلى دليل

ثم هذه سِمةٌ من سمات أهل البدع وعلامةٌ من علاماتهم، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في «التسعينية» (١/ ٢١٥): «وأهل البدع والأهواء يتكلمون من الكلام ما يخدعون جُهال الناس بما يُشبهون عليهم».

وهذه كلمة - «تكلمنا عليها من قديم» - كرّرها الدكتور في ثلاثة مواضع والمتأملُ فيها يرى إطرأً للنفس وإعجاباً بها، وكنتُ أحبُّ للدكتور أن لو ترفعَ عن هذا الصنيع فإنه - عند

العقلاء - أرفع له إن حمدوا مقالته، وأخف للذم إذا لم يحمده.
هذا، وإن العقلاء لم يحمدا مقالته؛ أما أهل التقليد والتعصب ففرحوا به أيما فرح، ويكفي في سقوطهم أنهم - وشيخهم - من جملة (المقلدة)!!

ثم قال:

«والذين يدافعون عن هذا الرجل أحد الشخصين:

إما أنه يجهل ما عنده ولا يدري ما عنده من انحرافات وضلالات فيعرف إذا كان يبحث عن الحق؛ فيعرف بالتالي هي أحسن لعله يرجع - إن شاء الله -.
وإما شخص يعرف ما عنده من بلايا وخزايا وضلالات وانحرافات؛ فهذا يأخذ حكمه ويلحق به - أسأل الله السلامة والعافية -».

أقول:

والذين يطعنون في العلامة الشيخ يحيى الحجوري - أيده الله - أحد رجلين:
جاهل لم يقرأ شيئاً ويتكلم بما يسمعه من غيره فهذا مُلام، قال رحمته الله: «كفى بالمرء كذباً أن يُحدث بكل ما سمع» رواه مسلم في «المقدمة» بسند مُرسل، وله شواهد يُحسن بها.
أو رجل يعلم أن هذه الانتقادات على الشيخ يحيى كذبٌ وافتراءٌ وبهتانٌ، ومع ذلك يطعنُ فهذا شرٌّ من الأول - نسأل الله السلامة والعافية -، قال رحمته الله: «إن الله تعالى قال: من عادى لي ولياً؛ فقد آذنته بالحرب» رواه البخاري (برقم ٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٠): «وهو من غرائب الصحيح».
فليختر الدكتور لنفسه مسلكاً من المسلكين؛ فلا ثالثَ لهما؟!
وهكذا من سلك سبيل الدكتور فإنه «يأخذ حكمه ويلحق به» - كما قال -!
والله الهادي - لا إله إلا هو -.

ثم قال:

«ومن ذلك افتيائه على مقام النبوة، وأن النبي -عليه الصلاة والسلام- يخطئ في وسائل الدعوة».

أقول:

١/ لم يقل الشيخ يحيى -أيده الله- أن النبي ﷺ يخطئ في وسائل الدعوة (بإطلاق) كما قال الدكتور -نقلًا حرفيًا عن عرفات^(١)!-؛ بل كلام العلامة الحجوري بخصوص قضايا شرعية معينة (اجتهد) فيها النبي ﷺ، ولم ينزل فيها وحياً (ابتداءً) ثم ينزل (تصويباً) فمن أجل ذلك استعمل لفظ (الخطأ)؛ فتنبه -يا دكتور!- ولا تكن من الغافلين.

٢/ إذا كان هذا (افتياتاً) على مقام النبوة فأين ما يترتب عليه من أحكام شرعية -كفرًا وردة-؟! وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في «الصَّارم»: «فمعلوم أن سابه ومنتقصه ناقض الإيمان به»؛ أم أنه الإرجاء -يا دكتور-؟!.

٣/ قال شيخ الإسلام في «المسودة» (٢/ ٩١٤): «... قال الخطابي في «معالم الحديث»: أكثر العلماء متفقون على أنه قد يجوز على النبي ﷺ الخطأ فيما لم ينزل عليه فيه وحياً...». وقال أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله في «التبصرة» (ص ٣٠٩): «يجوز الخطأ على رسول الله ﷺ في اجتهاده».

وهذه المسألة (مبثوثة) في كتب العلماء؛ فلماذا الخيانة؟!

ولماذا التحامل؟!

فالشيخ يحيى -أيده الله- لم يذكر سوى ما ذكره غيره من العلماء؛ فلماذا هذا القلب

(١) من باب: «لا ينبل الرجل حتى يروي عمّن فوقه، وعمّن دونه»!

فالبخاري (المعاصر) يطبقها -كما ترى- وهو من أهل الحديث! ولا أراه إذ روى عن هذا (سينبل) بل (سيذبل)!!

للحقائق العلميّة؟! نعوذ بالله من هذا الصّنيع.

فإذا كان هذا - عند الدُّكتور - افتياتاً على (مقام النُّبوة)؛ فلازِمٌ ذلك أن يكون شيخ الإسلام والشِّيرازيّ وغيرهم من المحقّقين والعلماء^(١) أهل افتيات! ننتظرُ إجابة الدُّكتور!!

ثمّ قال:

«بل قوله أعظم حين أذن بنشر رسالتٍ فيها التقرير بأنّ النبيّ - عليه الصلاة والسلام - لا يُقبلُ قوله إلاّ بدليل، أي دليل يا قبيح؟ عندما تطلبُ من رسول الله الدليل...».

أقول:

١/ الرّسالة للشيخ محمّد باجّمّال - حفظه الله - وهي بعنوان «ملحق المنظار»، ولم يُقلّ الشيخُ هذا الكلام أبداً، وإنّما هذا الذي ذكره البخاري من (خِيانات) عرفات! قال الشيخ محمّد باجّمّال (ص ٩) - من الرسالة المذكورة -: «... «إنّما أنا بشرٌ، إذا أمرتكم بشيءٍ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيءٍ من رأيي؛ فإنّما أنا بشرٌ» رواه مسلمٌ، هذا رسول الله ﷺ؛ فمن دونه من البشر لا يُقبلُ قوله إلاّ بدليل، أو حجة مسموعة...».

هذا كلام الشيخ باجّمّال؛ واضحٌ لكلّ ذي عينين!

ولكنّ الهوى يُعمي، والله المستعان.

٢/ سئل الشيخ العلامة يحيى الحجوري - أيّده الله -:

«هل تُقرُّون قول مَنْ قال: إنّ النبيّ ﷺ لا يُقبلُ كلامه إلاّ بدليل وحُجّة؟

(١) وقد نقل شيخ الإسلام عن الخطابي - كما مرّ - قوله: «... أكثر العلماء...».

الجواب:

هذا لا يُقَرُّهُ مَنْ يُعَظِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ...].
إلى أن قال -أيدهُ الله-: ... كل هذه الأدلة تدلُّ على وجوب قبول ما أتى به رسول الله ﷺ، وأنَّ ما أبانهُ وقوله حُجَّةٌ^(١).

فما قول فضيلة الدكتور بعد هذا؟!

وعلى فرض أنَّه (خطأ)؛ لماذا يُنسَبُ إلى الشيخ يحيى -أيدهُ الله-؟!

ثمَّ قال:

«يقول الحسنُ البصري رَحِمَهُ اللهُ كما عند ابن أبي حاتم في «الزهد»: كانوا يقولون: إننا نحبُّ الله فأراد الله أن يجعلَ لحبِّهم إياه علامةً؛ فأنزل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]».

أقول:

هذا من أغلاط الدكتور!

إذ أثر الحسن البصري -هذا- إنَّما رواه ابن جرير في «تفسيره» -عند الآية- وضعَّفه!!

قال رَحِمَهُ اللهُ (٣٢٤/٦): «وأما ما روى الحسن في ذلك ممَّا قد ذكرناه؛ فلا خبر به عندنا يَصِحُّ».

(١) جاء في رسالة «أسئلة منهجية من (محافظة إب)» (ص ١٧-١٨).

قلتُ: والذي رواه ابنُ أبي حاتمٍ إنّما هو حديثُ عائشة المرفوع ورواه في «التفسير» لا في «الزهد» - كما قال البخاريّ (المعاصر) -!

وأوردته^(١) الحافظ ابن كثير في «تفسيره» - عند الآية - فقال (١/ ٥٠٣):

«وقد قال ابنُ أبي حاتمٍ: حدثنا علي بن محمد الطنافسي، حدثنا عبيد الله بن موسى عن عبد الأعلى بن أعين، عن يحيى بن أبي كثير، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «وَهَلْ الدِّينَ إِلَّا الْحُبُّ وَالْبَغْضُ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾» قال أبو زرعة: عبد الأعلى هذا: مُنكر الحديث» اهـ كلام الحافظ ابن كثير.

والذي يظهر أنّ الدكتور (اختلط) عليه الحديثان!!

إذ الحافظ ابن كثير أورد في «تفسيره» أثر الحسن هذا ثم أعقبه بحديث عائشة وبدأه بقوله: «وقد قال ابن أبي حاتم...»؛ فظنّ الدكتور أنّ هذا إسنادُ أثر الحسن (ظناً - قلتُ - أو وهماً...!!) والله أعلم.

ثم قال البخاري - وهو يُعدُّ (طوام!) الشيخ يحيى -:

«وَأَنَّ الصَّحَابَةَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ بِالْإِرْجَاءِ عُثْمَانُ بْنُ مَضْعُونٍ...».

أقول:

(١) عدلتُ عن لفظة (أخرجه) إلى (أوردته)؛ لجهل القوم بالمصطلح جهلاً بيناً، ولأنّهم - يارعاك الله - إلى أنّ ما عابوه على

الشيخ يحيى في قوله: «أخرجه عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» وجعلوه أصلاً!!

قد وقعوا في أشد منه - كما ترى -!!

خلطٌ وخبطٌ وعدمٌ ضبطٌ!

قال العلامة الشيخ ربيع بن هادي في «شرح عقيدة السلف» للإمام الصابوني (ص ٦٨)
-مُبيناً «صفات الحدادية»:-

«... تنصحه من خطأ فيقذفك بأنك عدو لله، وأنك تطعن في الله، وتطعن في الأنبياء،
و(تطعن في الصحابة)....».

فما أشبه اليوم بالبارحة -يا دكتور- والله فيكم نفس حدادي!

وإلا فما هذا (الكذب) و(الافتراء)!!

الشيخ يحيى -سدده الله- نقل كلام غيره فيُعاب ولا يُعاب غيره، مع أن الذي نقل عنه
الشيخ يحيى من أساطين العلم ومحققيه.

وإليك -يا مُريد الحق- كلام الشيخ يحيى:

«قال ابن أبي العز -رحمَهُ اللهُ تعالى- في «شرح الطحاوية» (ص ٣٢٤) -ط المكتب

الإسلامي-، والذي نقله بدوره عن شيخ الإسلام (١١/ ٤٠٣)، وأراد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

«ولا نقول لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله» مخالفة المرجئة، وشبهتهم كانت قد وقعت

لبعض الأولين، فاتَّفَقَ الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك؛ فإنَّ قدامه بن عبد الله

(والصَّواب: ابن مضعون) شرب الخمر -بعد تحريمها- هو وطائفته، وتأولوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ

عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ الآية...».

هذا كلام الشيخ يحيى، فليثبتوا لنا غير هذا -إن كانوا صادقين-؟!

﴿فَاعْتَرِبُوا يَتَّوَلَّى الْأَبْصَرَ﴾ [الحشر].

ثم قال:

«وأن من الصحابة من شارك في قتل عثمان! كذب وفجر وألجم الحجر، ولا

يُفَرِّقُ بَيْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ هَلْ هُوَ صَحَابِي وَلَا تَابِعِي... وَلَا تَصَحَّ نَسَبُهُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَيْهِ».

أقول:

كان يكفيك -يا دكتور- أن تقول: «ولا تصحَّ نسبة هذا القول إليه -يعني: محمد بن أبي بكر الصديق- وأخطأ الشيخ يحيى»، ولكن هذا التَّهْوِيلُ مِنْكَ ورميك إِيَّاهُ بـ: (الكذب) و(الفجور) يدلُّ على حَقِّ دفين على الشيخ ودار الحديث! ويدلُّ -أيضاً- على جهلٍ فضيعٍ وبضاعةٍ مُرْجَاةٍ!! وقد قال ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كِلَابَسَ ثَوْبِي زُورٌ» متفق عليه. إذ ما تُنْكِرُهُ -يا دكتور!- على الشيخ يحيى -سدَّده الله- وجعلته أصلاً يُدَّعَى به!! قد ذكره قبله (العلماء) -فهذه كثير من المسائل المتقدمة على الشيخ يحيى، واللبيب بالإشارة يفهم-. وقد سئل -وفقه الله-: «إِنَّ ابْنَ الْعَرَبِيِّ رَدَّ دَعْوَى مِشَارَكَةِ الصَّحَابَةِ فِي قَتْلِ عِثْنَانَ؟ فَأَجَابَ: هَذِهِ الْمَقُولَةُ لَسْتُ أَنَا الَّذِي ذَكَرْتُهَا.

غَيْرِي جَنَّا وَأَنَا الْمُعَذَّبُ فِيكُمْ وَكَأَنِّي سَبَابَةُ الْمُتَنَدِّمِ

افتح «تهذيب التهذيب»، و«تهذيب الكمال»: ترجمة محمد بن أبي بكر، وافتح «سير أعلام النبلاء»، افتح «طبقات ابن سعد»، افتح جملة من تراجم الأئمة لمحمد بن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) ترى أنهم ذكروها، وفي «طبقات ابن سعد» بعض أسانيد غير أن بعضهم لم أجده له ترجمة، وإلاَّ فبقية السند ثقات».

ثم لما رأى الشيخ -سدَّده الله- كلاماً لشيخ الإسلام بعدم ثبوت ذلك عن أحد من الصحابة -رضي الله عنهم- جميعاً -حذفه.

فماذا تريدون بعد هذا؟!

ولكنها (الحدادية) التي ترمون (دماجاً) بها!

قال بخاريٌ عصرنا!:

«جهله في الحديث الذي يتصدّر فيه... عندما يقول: إنّ الحديث قد أخرجهُ عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد»، هل هذا كتابٌ عزو أصلاً... لا يعرفُ معنى التّخريج».

أقول:

بل هذا يا (دكتور) يدلُّ على (جهلك) بعلم الحديث الذي تُدرّس مادّةهُ!
وهذا من أشدّ العار الذي يلحق (الدكتور) لأنه أستاذ!!

﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩].

قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ في «الحوالة» (ص ١٥) - حاشية - : «ثمّة فرق بين (الإخراج) و(التّخريج)».

فإذا عَزَوْتَ الحديث إلى أحد المسندين مثل أصحاب الكتب الستّة وأحمد والشافعي ومالك في مؤلفاتهم الحديثية تقول: «أخرجه البخاري»، ولا تقول: «خرّجه»، وأمّا الذين (يعزون) الحديث إلى مَنْ سبقهم، كالزيلي في «نصب الراية»، والحافظ في «بلوغ المرام» و«التلخيص الحبير» فيقال: «خرّجه - بتشديد الراء - الزيلي»...؛ إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ: «ومن نظر في كتب المتأخّرين رآهم لا يُراعون التّفريق بين اللَّفظين».

فتعلّم - يا دكتور - قبل أن تعترض!

فأنت (بجهلك) تُبدّع!! فالله المستعان وإليه المشتكى من ضياع (العلم) وفُشُو (الظلم).

ثم إليك - يا دكتور - هذه الأحاديث من «السلسلة الصحيحة» للإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ، الذي تفخر بمشيكَ معه؛ كما في ترجمتك - عزاها إلى غير مصادر عزو على حدّ زعمك! فصِفْهُ

بالجهل في (علم الحديث)!! (٢/ ٢١٥)، و(٢/ ٢٢٩)، و(٤/ ٥٩) ولا أظنك تفعل؛ لأنّ حملتك على (يحيى الحجوري) لا على (الألباني)!

ثم قال:

«في موسكو يتصلون عليه، من موسكو حضروا أياماً هناك ثم راجعوا مذكرات عبّيد حزبي، عبد الرحمن العدني حزبي...».

أقول:

يا بُخاري ألا تعقل!

مَنْ الذي سألك، أليسوا شباب «لندن»؟! فأخبرني ما الفرق بين «موسكو» و«لندن»؟! وما فعله الشباب الروسي سيفعله الشباب البريطاني! فهل أنت مُلام؟

نعم؛ لأنّ كلامك هذا قائم على قلب الحقائق والمغالطات بما أبنّاه وأبانّه غيرُنا. وأمّا الشيخ العلامة يحيى الحجوري -أيده الله- فلا يُلام؛ بل يؤجر -بإذن الله- لأنّه بيّن -حفظه الله ووفّقه- انحرافات مَنْ ذكرتَ (بالبراهين الواضحة) هو وطلّابُه والكتّاب والرسائل والأشرطة (موجودة) فما كان فيها مِنْ كَذِبٍ فأبْنِهُ للناس، وارفع عنهم الالتباس، لا مجرد كلام لا خطام له ولا زمام، كحال (ضعفاء الحديث)^(١)!

ثم قال:

«يقول عبد الحميد الحجوري هذا الذنب ليحيى في كتابه الذي أسماه:

(١) ولا تنس عنوان المقال «البخاري: منكر الحديث!».

«الخيانتة الدعوية، حجر عثرة في طريق الدعوة السلفية»... انحرافات كثيرة...
أبيات شعريّة تدلّ على الحلول والاتحاد...» وذكر أمثلة.

أقول:

تسميتُك للشيخ عبد الحميد الحجوري الزعكري - حفظه الله - بذنب (تنقُص) فاتقِ الله!
وأنت الذي تتكلّم عن الأخلاق، والعدل في الردّ وتسميتُك له بذنب تدلّ على (بُغض) -أيضا-
حيث ردّ عليك في كتابه «عون الباري...»؛ فالذي يترجّح أن الكتاب أثر فيك جدّاً فأورثك هذا
(البُغض).

أمّا قضية الأشعار؛ فقد تبرّأ منها أصحابها -تبرّؤوا جميعاً!!-.

وهذا مشهورٌ جداً فلا نحتاج إلى دليل يُثبت؛ بل قد بلغ التّواتر والحمد لله.

سُئل الشيخ العلامةُ يحيى الحجوري -أيده الله-:

«يقول أصحاب الحزب الجديد: لماذا الحجوري يُقرّ ويرضى بالأشعار التي تُقال فيه مع أن بعضها فيه غلو؟

الجواب: نحنُ ننتقدُ على بعض الشعراء، ولا نرى أن يقول الشاعر ولا غير الشاعر إلّا الصّواب، وما كان من خطأ زلّت فيه قلم شخص أو لسانه وجب عليه الرّجوع عنه والتّوبة عنه، والبُعد عن الشطط والغلط، سواء كان غلواً أو مُبالغةً أو إطرأً، أو كان يعني كونه لم يفهم المسألة العقديّة فزلّت لسانه في المسألة، كلُّ هذا لا يجوز إقرارة، ولا نُقرّه نحنُ ولا أيّ ناصح من الناصحين والحمد لله، وقد قال النّبيّ -عليه الصلاة والسلام-: «لا تُطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم؛ فإنّما أنا عبد الله ورسوله؛ فقولوا: عبد الله ورسوله...»^(١).

(١) «الإجابة عن أسئلة بعمران -السؤال ٤-» -صوتيا-.

ثم قال:

«كما في عند أحمد وغيره - بسند صحيح - اختلف بعض الصحابة مع ابن عباس رضي الله عنه يقول لهم: قال رسول الله - عليه الصلاة والسلام -، ويقولون: قال أبو بكر وعمر؛ قال: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء...».

أقول:

هذا اللفظ لا يعرف -أيها البخاري-!

أخرجه الإمام أحمد (٣٣٧ / ١)، وابن عبد البر في «الجامع»؛ من طريق: شريك، عن الأعمش، عن الفضيل بن عمرو قال: أراه سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: تمتع النبي ﷺ؛ فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة؛ فقال ابن عباس: ما يقول عروة؟ قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس: «أراهم سيهلكون. أقول: قال رسول الله ﷺ، ويقول نهى أبو بكر وعمر».

وفي إسناده شريك: صدوقٌ يُخطئ -كما في «التقريب»-.

وأما بخاري (عصرنا) ف: «منكر الحديث [يُخطئ]» -كما ترى-.

ثم قال:

«وأما من حيث السلوك وبذاءة اللسان، وقبح اللسان؛ فحدث عن هذا ولا

حرج».

أقول:

قد مرّ بنا طرفٌ من فحش كلامك وبذاءة لسانك؛ فماذا تقول؟!!

مع أن البخاري (الإمام) كان لطيف العبارة في التجريح، ولكن بخاري (عصرنا) الدكتور
- كما ترى! -:

«يا قبيح»، «كذب وفجر»...

هل هذا من الأدب - يا دكتور -؟!

أم أن باب السب مغلق عن غيرك، مُفتَح لك؟!

إن الشيخ يحيى - حفظه الله - أُلجأ إلى الشدة في الكلام، وقد قال الله - سبحانه -:

﴿اللَّهُ أَجْهَرُ بِالسُّوءِ مِنْ أَلْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨].

وقال - سبحانه -:

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾
﴿٤٠﴾ وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ
بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾﴾ [الشورى].

وقال ﷺ: «المُستَبْتَن ما قالَا فعلى البادئ ما لم يعتد المظلوم» رواه مسلم عن أبي هريرة

رضي الله عنه.

قال العلامة الشيخ محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللهُ فِي «شرح النونية» (٢/ ٣٤٠): «فإن من سبَّ

خصما بالدليل لا يكون ظلما ولا وضعا للشيء في غير موضعه.

ولكن الظلم هو سبُّ العبد بالزور على البهتان».

فانقلب السحر على الساحر، والجرح على المجرَّح!

﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ ﴿٦٩﴾ [طه].

وقال ﷺ: «وإن من البيان سحراً» رواه البخاري ومسلم.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ فِي «فضل علم السلف» (ص ٨٦) - بعد الحديث -: «وإنما

قَالَ فِي ذِمِّ ذَلِكَ لَا مَدْحًا لَهُ كَمَا يَظُنُّ ذَلِكَ مَنْ ظَنَّهُ. وَمَنْ تَأَمَّلَ سِيَاقَ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ قَطَعَ بِذَلِكَ».

فَلَا تَغْتَر - يَا طَالِبَ الْهَدَايَةِ - بِمَا قَالَهُ (البخاري - المعاصر -)؛ فَإِنَّهَا هُوَ «بَيَانُ سَاحِرٍ»!

وَقَدْ قَالَ فِي آخِرِ جَوَابِهِ: «يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - كَمَا فِي رَدِّهِ عَلَى الْبَكْرِيِّ -:

الْعِلْمُ شَيْئَانِ؛ إِمَّا نَقْلٌ مُصَدِّقٌ، وَإِمَّا بَحْثٌ مُدَقِّقٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهَذَا مُزَوِّقٌ».

صَدَقَتْ - أَيُّهَا الدُّكْتُورُ -!

فَإِنَّ هَذَا النَّقْلَ النَّفِيسَ يَنْقُضُ كَلَامَكَ مِنْ أَسَاسِهِ، فَلَمْ نَرِ نَقْلًا (مُصَدِّقًا) وَلَا بَحْثًا (مُدَقِّقًا)؛

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْهَذْيَانِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

هَذَا آخِرُ الْمَرَادِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كتبه

أبو الحسن فاروق بن حسين المحرابي

البياتني الجزائري

في شهر جمادى الآخرة - سنة ١٤٣٤ هـ